مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

٤٣١٧ الجلسة

الخميس، ٣ أيار/مايو ٢٠٠١، الساعة ١٠/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد كننغهام	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	موريشيوس	السيد نيوور
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	النرويج	السيد سترومين

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2001/357).

01-35822 (A)
0135822

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظراً لأن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر أيار/مايو، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، نيابة عن المجلس، بسعادة السير جيرمي غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، على العمل الذي قام به بوصفه رئيساً لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وإني على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع الأعضاء إذ أعرب عن عميق التقدير للسفير غرينستوك على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2001/357)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان والسويد وكندا وناميبيا واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعرب باسم المجلس عن الترحيب بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بالمبعوث الخاص لرئيس جمهورية رواندا، سعادة السيد باتريك مازيمهاكا.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد مازيمهاكا (رواندا) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما أرحب بوزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في أوغندا، سعادة السيد أماما مبابازي.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد مبابازي (أوغندا) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بوزير مالية بوروندي، السيد تشارلز نيهانغازا.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نيهانغازا (بوروندي) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد مانغيرا (أنغولا)، والسيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد عروة (السودان)، والسيد نورستروم (السويد)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد أندجابا (ناميبيا)، والسيد أكاساكا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض

أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيدة صافيتو با - نداو رئيسة فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد صافيتو با - نداو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يحيل بها تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الوثيقة S/2001/357.

أود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/2001/378، رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة؛ و S/2001/402، رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة؛ و S/2001/433، رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة.

بالنيابة عن مجلس الأمن أود أن أرحب بالسيد أوكيتوندو وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد مبابازي وزير الدولة بأوغندا، والسيد مازيمهاكا وزير الدولة برواندا. وإننا نتطلع إلى تعليقاتهم. كما نرحب بالسيدة با - نداو، رئيسة فريق الخبراء.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر زميلنا السفير موتابوبا ممثل رواندا على الخدمات التي قدمها إلى بلده وإلى الأمم المتحدة. نتمنى له رحلة آمنة إلى بلده ونعرب عن الترحيب الحار بخلفه، السفير غاسانا.

اجتماع اليوم يعقد في ظل حالة تتسم بالحزن والغضب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المجتمع الدولي. لقد قتل بوحشية ستة ممثلين للجنة الصليب الأحمر الدولية يوم ٢٦ نيسان/أبريل.

وبحضور وزير الخارجية أوكيتوندو، نعرب عن تعازينا لأسر الضحايا الكونغوليين الأربعة. وبحضور الزميلين الكولومبي والسويسري، نبعث برسالة المواساة نفسها تجاه أبناء وطنيهما، اللذين فقدا روحيهما أيضا في خدمة إنسانيتنا المشتركة.

ونعرب عن الأمل في أن يقدم مرتكبو هذه الجريمة إلى العدالة. ونحن جميعا بحاجة إلى العمل لكفالة سلامة وحماية أفراد الخدمة الإنسانية في أنحاء العالم وإلى مؤازرة كل من يسعون إلى تخفيف المعاناة الإنسانية التي تسببها الصراعات التي نسعى إلى حلها.

أود أن أذكر أيضا أن مناقشتنا اليوم تجري بعد ١٥ شهرا من الرئاسة الأخيرة للولايات المتحدة للمجلس، وإننا ناقشنا أثناءها الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا. لقد تغير الكثير، لكن ما يتطلب عمله أكثر، ومناقشتنا اليوم بخصوص هذا الموضوع الهام ينبغي النظر إليها في إطار إصرار هذا المجلس على المساعدة على إنهاء الصراع المأساوي في الكونغو.

أعطي الكلمة الآن للسيدة صافيتو با – نداو، رئيسة فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة با – نداو (تكلمت بالفرنسية): أشعر بامتنان لهذه الفرصة لعرض نتائج عملنا على الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

إن المهمة التي أوكلها إلينا مجلس الأمن لها ثلاث نقاط رئيسية، النظر في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وبحث وتحليل الصلات القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الصراع؛ والتقدم بتوصيات إلى مجلس الأمن ونتائج عملنا مقدمة بالترتيب الموصى به في مهمتنا.

أولا، الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى. الجيشان الرواندي والأوغندي، وإلى حد أقل الجيش البوروندي، منخرطة في نهب واسع النطاق للثروات الطبيعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ١٩٩٨. وهذا الاستغلال استفاد من الهياكل القائمة منذ زمن حرب آب/أغسطس ١٩٩٨. وهذا الاستغلال يتخذ شكلين: النهب على نطاق كبير والاستغلال المنهجي الواسع للموارد.

ويتكون السلب على نطاق كبير بشكل أساسي من استخلاص وإزالة ومصادرة الموارد الطبيعية المركبة أو الموجودة في مستودعات بواسطة أفراد خاصين، أو شركات أو مجموعات أخرى. وقد حقق مسؤولون عسكريون ومدنيون في هذين البلدين، وكذلك زعماء المتمردين، أرباحا طائلة بشكل مباشر في معظم الحالات.

والاستغلال المنهجي والعام يتطلب تنظيما جيدا وبنية ملائمة. في حالة أوغندا، أنشأ الجنرال كازيني شبكات ودوائر مع أفراد يسيطر عليهم. والتنظيم في حالة رواندا، أكثر تعقيدا وهو يشمل مختلف المستويات. وباختصار، أنشئ نظام كامل بواسطة سلطات بعض البلدان بغرض زيادة درجة الإتقان في استغلال موارد الكونغو الطبيعية.

وفيما يتعلق بالحكومة، ومع أننا لا يمكننا أن نتكلم عن استغلال غير قانوني للموارد الطبيعية، حدد الفريق العامل بعض الممارسات المثيرة للدهشة التي حصل بها الرئيس الراحل على بعض الأرباح من كيانات شبه حكومية أو منح تنازلات، انتهاكا لبعض الإجراءات، لشركات يملكها أعوانه.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى المتعلقة بالولاية، خلص الفريق إلى أن بعض الكونغوليين والجيشين الأوغندي والرواندي منخرطون في استغلال الموارد الطبيعية، وقد أقاموا هياكل لتيسير ذلك الاستغلال. وذلك الاستغلال يشمل الكولتان، والذهب، والماس، والخشب، والعاج، والبن والموارد المالية.

والصلات بين استغلال الموارد واستمرار الحرب قائمة على ثلاثة مستويات: على مستوى المكاسب الشخصية لمسؤولين عسكريين ومدنيين رفيعي المستوى، يستفيدون سواء من مكاسب مالية مباشرة أو من الحصول على عقود هامة لشركاتهم؛ وفي الميدان، لأنه يوجد قتال بين الجيوش النظامية التابعة لدول غير مدعوة والماي ماي وقوى هدامة أخرى في مناطق التعدين أكبر من القتال الدائر على الجبهة الرسمية، حيث عليهم أن يتعاملوا مع القوات المسلحة الكونغولية وحلفائها؛ وعلى مستوى تمويل الصراع، بسبب الفجوة القائمة بين النفقات العسكرية لمختلف الجيوش ومستوى ميزانية الدفاع لمختلف البلدان.

القتال يمول بأربع طرق، ترتبط كلها باستغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتمول الجيوش النظامية من الخزانة العامة. وكثيرا ما تكون المشكلة هي كيفية تسديد العجز في بعض الحالات، تقوم الخزانة العامة بهذا الدور. ومع ذلك، تنتفع الخزانة العامة في كثير من الحالات من الآثار الضئيلة لاقتصاد إعادة التصدير الذي يرتكز الجزء الأكبر منه على استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهناك أيضا تمويل من أرصدة سرية، فضلا عن تمويل حر يسمح للجيوش الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستلام الأرصدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الشركات أو الأفراد المحليين القائمين باستغلال الموارد الطبيعية.

وهناك أيضا التمويل عن طريق المقايضة، حيث تمنح السلطات التي تتحكم في منطقة معينة امتيازا بالتعدين أو أي امتياز آخر لشركة معينة في مقابل توريدها المعدات العسكرية.

والتوصيات أساسا من سبعة أنواع. إلا أن الفريق لا يؤكد إلا على أربعة من أجل تقديمها: الجزاءات المفروضة على البلدان والكيانات التي تستغل الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية استغلالا غير قانوني، والتدابير الوقائية التي تهدف إلى تحاشي تكرار ظهور هذه الحالة، وتعويض من يعانون من الاستغلال غير المشروع لمواردهم الطبيعية، وإقامة إطار لتعمير المناطق المحتلة.

ويشكر الفريق جميع من قدموا له الدعم في أعماله. وهذا يتيح لنا فرصة ممتازة أيضا لكي نشكر على وجه الخصوص حكومة أوغندا، التي قدمت جميع المعلومات التي طلبناها.

وقد كانت مهمة الفريق عسيرة ودقيقة نفذت وتمت في ظروف صعبة ومحفوفة بالمخاطر إلى أقصى حد في منطقة حساسة حولت فيها حساسية المتحاربين ومطامحهم حياة السكان المحليين إلى قلقلة وتزعزع. والحياة اليوم في المنطقة معلقة في الميزان. ونشكر الله على أماننا وأمان العديد من الشهود الذين تكلمنا معهم، بل وبخاصة أمان الكونغوليين العاديين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أنوه بوجود الأمين العام معنا، وأن أشكره على حضوره.

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أتقدم في البداية، باسم اللواء جوزيف كابيلا، رئيس جمهوريتنا، وباسم حكومتي وشعبي، وكذلك باسمي الشخصي، بأعمق تعازينا لكم، سيدي، ولأسر الضحايا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ولحكومتي سويسرا وكولومبيا، على الاغتيال الشائن لستة من أعضاء اللجنة في ٢٦ نيسان/أبريل، ومنهم أربعة من مواطني بلدي. وتشيد حكومة بلادي بتفاني أعضاء اللجنة الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل التخفيف من معاناة شعبي. ورغم هذه المأساة، فإننا نرجو أن تواصل اللجنة، وجميع المنظمات الإنسانية، جهودها لمساعدة شعب بلادي.

وأعرب عن ارتياح وفد بلادي لرؤيتكم، سيدي، ترأسون هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسرنا أن يقود مجلس الأمن الآن ممثل الولايات المتحدة في هذا الشهر، وهو فترة دقيقة وحاسمة لوضع نهاية للحرب العدوانية التي شنت على بلادي لمدة ٣٤ شهرا. وأغتنم هذه الفرصة كذلك لكي أتقدم لكم، باسم وفد بلادي وباسمي الشخصي، بأحر تهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين.

وينوه وفد بلادي أيضا بالعمل الممتاز الذي اضطلع به وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أثناء رئاسته في الشهر الماضي.

ونشيد بالسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، إشادة يستحقها عن جدارة. وتشعر بلادي بالامتنان له لجهوده البارزة في سبيل استعادة السلام في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد أظهر طاقة وجلدا عظيمين في سعيه لإنهاء العنف العقيم والأحمق الذي أودى بأرواح الكثيرين في بلدنا. وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال السلطة الأسمى فيها، اللواء جوزيف كابيلا، رئيس جمهوريتنا، ترجو أن يتمكن الأمين العام، في فترة ولاية ثانية، من أن يبقي على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كإحدى أولوياته القصوى، وأن يواصل أعماله الجديرة بكل ثناء بغية تحقيق السلام الدائم والتعمير في بلادي.

وأخيرا، أود أن أشكر السيد صافيتو با - نداو وجميع أعضاء فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تقريرهم الأساسي، الذي يشكل أهمية سياسية وتاريخية عظمى لنا في الكونغو. إنه يبرهن على أن التذرع الكاذب بالقلاقل على الحدود لم يعد من المستطاع الدفاع عنه، وأن الدافع الحقيقي للعدوان هو النهب المنتظم والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والبلدان المعتدية تحتل الكونغو نظرا لمصالحها الاقتصادية الهائلة هناك، حيث تذكي نيران الحرب لديها. ولهذا، نرحب بالتقرير الوارد في الوثيقة S/2001/357.

وبالرغم من ذلك، نأسف بمرارة لأن التقرير يؤكد بعد فوات الأوان أن بلادي قد أعلنت بصوت مسموع منذ البداية الأولى للعدوان أن الهدف الرئيسي ليس القلق على الأمن من جانب البلدان المعتدية الثلاثة، أوغندا ورواندا وبوروندي. والمذكرات وجميع الكتب البيضاء، التي بعثت بها حكومة بلادي إلى مجلس الأمن منذ آب/أغسطس ١٩٩٨، توضح بجلاء الرباط المزدوج بين الاستغلال غير القانوني لمواردنا واندلاع الحرب، وكذلك بين الاستغلال غير القانوني والانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وقد قدمت هذه الوثائق إلى المجلس، الذي أصدرها بوصفها وثائق رسمية.

وفي الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، ”إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة“ الذي تتكرر أحكامه بصفة أساسية في القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)، يجري النص على

”أن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين.“

ونشكركم، سيدي، وجميع أعضاء مجلس الأمن على إدراجكم في جدول أعمال المجلس البند المتعلق بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في انتهاك لسيادتها الوطنية. إن هذا البند من صميم اختصاص مجلس الأمن نظرا للمسؤولية الرئيسية للمجلس بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن المنطق أن الموضوع يدخل في دائرة اهتمام المجلس بالعودة السريعة للسلام الدائم إلى بلدي وشعبي.

ويسعد وفدي أن توافق الآراء داخل المجلس والمجتمع الدولي يبدو اليوم واضحا حول العلاقة المباشرة بين المذبحة المدبرة للشعب الكونغولي والنهب السافر لموارد جمهورية

الكونغو الديمقراطية واستمرار القتال. ويجعل كل هذا من شعبنا أشد فقرا بكثير في نهاية المطاف.

ويسعد وفدي أن فريق الخبراء قرر، من أجل تحديد هدف عمله، أن يضع تعريفا وتفسيرا لمفهوم ''الاستغلال غير القانوني''. والتعريف هذا يشمل كل أنشطة الاستخراج والإنتاج والتسويق والتصدير التي تتم في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكا لسيادتها ولإجراءات التعدين والبيئة وخرقا للقوانين التعاقدية والعرفية الدولية.

ونود أن نذكر المجلس بما يلي:

أولا وقبل كل شيء، في قضية قناة كورفو، في عام ١٩٤٩، أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى أعادت فيها التأكيد على أن احترام السيادة الإقليمية هو أحد القواعد الأساسية للعلاقات الدولية بين الدول المستقلة. ويشمل مفهوم السيادة مقصورية الحقوق والحكم الذاتي والسلطة التامة داخل المنطقة الإقليمية.

ثانيا، يقول قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، المعنون ''السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية''، في الفقرة ٧، إن انتهاك حقوق الشعوب والأمم في السيادة على مواردها وثرواتها الطبيعية يتنافى مع روح ونص مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعيق تطور التعاون الدولي وصون السلم.

ويصف تقرير فريق الخبراء على أبلغ نحو الهياكل التي تستخدمها القوات المحتلة، ألا وهي رواندا وأوغندا وبوروندي، التي لا يوجد مثيل لأساليبها الآثمة والخسيسة في أحلك فصول التاريخ الحديث.

إن التهديدات بقتل أعضاء فريق الخبراء غير مقبولة. وإنها مسؤولية مجلس الأمن، الذي أعطاهم الولاية، أن يضمن أمنهم وأن يطلب من جميع الدول المعنية أن تتعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة لكي تنجلي الحقيقة.

لقد زرع جشع البلدان المعتدية بذور الموت والخراب في كل ربوع بلدي. ويتذكر المجلس الأرقام المروعة التي استشهدت بها السيدة ماكاسكي، المنسقة المؤقتة للإغاثة الطارئة، في تقريرها الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. لقد أشار التقرير إلى ١٦ مليون كنغولي متضررين بشكل مباشر من حرب العدوان - أي ما يمثل ٣٣ في المائة من إجمالي تعداد سكان البلد. ولقد قتل مليونان كضحايا مباشرين وغير مباشرين للحرب، بمن فيهم حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وأصبحت ملايين أخرى عديدة من المدنيين الكونغوليين الأبرياء لاجئين في بلدان أخرى أو مشردين داخليا. ولقد أكد على صحة هذه الأرقام المكتب الأوروبي للمساعدة الإنسانية ولجنة الإنقاذ الدولية، التي أعلنت سقوط حوالي ٣ ملايين قتيل في المناطق التي يحتلها المعتدون. إنها حالة مروعة وغير محتملة على الإطلاق.

يتذكر المجلس مذابح المدنيين الكونغوليين المسالمين، وعمليات اغتيال وقتل المدنيين والسجناء الكونغوليين والترحيل لمجموعات كاملة من السكان والاعتداءات على الأفراد والاغتصاب والنشر المتعمد لفيروس الإيدز.

وينبغي أن يتذكر المجلس معاناة مدينة كيسنغاني، حيث وقعت فيها مصادمات بين القوات الرواندية والأوغندية ثلاث مرات وقصفت مناطق المدينة السكنية والمعالم الثقافية وأماكن العبادة، وذلك بالرغم من أن أحكام المادة ٥٣ من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تحميها، وبالتالي تسبب خسائر في الأرواح البشرية، لا سيما بين الضعفاء وأغلبهم من النساء والأطفال. وعقب هذه الأعمال الكريهة اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الأوغندية والرواندية. ونحن نأسف على حقيقة أن

اليوم، بعد حوالي سنة، وبالرغم من التدابير التي اتخذتها محكمة العدل الدولية في لاهاي في تموز/يوليه الماضي، ما زالت المدينة محتلة.

ولقد تسببت القوات الأوغندية مؤخرا في إيتوري في مصادمات مهلكة بين هيما وليندو، المجموعتين العرقيتين الهامتين في إقليمنا أورينتيال، واللتين كانتا تعيشان في سلام حتى ذلك الحين.

وعلى الأصعدة المعنوية والمادية والجسدية كانت الخسارة هائلة. ومن حق الشعب الكونغولي الآن، الذي رحب بحرارة بتقرير فريق الخبراء، أن يطالب بالتعويضات الملائمة بمقتضى المادة ٩١ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. وتنص تلك المادة على أن طرف الصراع الذي ينتهك أحكام الاتفاقيات والبروتوكول سيكون مسؤولا، إذا تطلبت الحالة، عن دفع التعويضات. وسيكون هذا الطرف مسؤولا عن كل الأعمال التي يرتكبها أشخاص يشكلون جزءا من قواته المسلحة. وتذكر الفقرتان ٨٧ و ٩٣ في تقرير فريق الخبراء بوضوح أسماء الأفراد المتورطين في أعمال النهب.

واسمحوا لي أن أعرض بضعة براهين تثبت أن ما حدث في بلدي لم يحدث بالصدفة، بل كان مدبرا بشكل مسبق وتم التخطيط له بعناية. ففي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، قدمت حكومتي مذكرة حول العدوان المسلح الذي قام به التحالف الرواندي/الأوغندي ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأظهرت المذكرة، التي صدرت بوصفها وثيقة رسمية لهذا المجلس، كيف استغلت تحالفات المصالح القوية تحرك البلدان المعتدية لخدمة هدفها الخاص بتفتيت وسط أفريقيا لأغراض الهيمنة الاقتصادية والسيطرة على مصادر هامة للمواد الخام.

وتمتد المناطق الجغرافية لتوسيع استراتيجية التفتيت هذه من شمال إقليم التعدين كاتانغا إلى جنوب السودان، مرورا بغابات إقليم مانييما ووادي روزيزي في جنوب كيفو وإقليم شمال كيفو وإقليم أورينتيال. وتضم هذه المناطق الجغرافية الشاسعة ثروة هائلة هي محط الأطماع؛ مثل المعادن الاستراتيجية والذهب والماس والنفط والنيوبيوم والكولومبوتانتالايت (كولتان)، والأخشاب والبن والكينين وغير ذلك.

وعلى الصعيد البيئي، حدثت آثار مدمرة ربما يتعذر تغييرها للاستغلال غير القانوني لهذه الموارد الطبيعية ولأشكال الثروة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في انتهاك لسيادتها، على إدارة الثروة النباتية والحيوانية. لقد تم تدمير حدائق وطنية بالكامل - فيرونغا وغارامبا وسالونغا وكاهوزيبيغا - والتي صنفتها منظمة اليونسكو بوصفها تراثا للبشرية. في البداية كانت ضحية لتدفق اللاجئين الروانديين والأشخاص الذين شردتهم صراعات متلاحقة. ثم أصبحت الحدائق هدفا للاعتداء على الحيوانات وسرقتها وهي من ممارسات الحرب والاتجار المنظم غير المشروع.

ولقد أطلق وفدي نداء من أعماق القلب إلى مجلس الأمن لكي يطالب المجتمع الدولي بالرد ومساعدتنا في حماية أنواع نادرة من الحيوانات. وبسبب المذابح الوحشية التي تقوم بها القوات المحتلة بأسلحة آلية يتم الآن القضاء الكامل على الأفيال الكونغولية وقرود البونبو والغوريلات في السهول الشرقية، والغوريلات الجبلية، وقرود الشمبانزي والرباح ووحيد القرن الأبيض والأُكاب والطاووس الكونغولي وأنواع أخرى في الكونغو.

ونتيجة لهذا العمل المروع لا أحد يخسر سوى شعب الكونغو. ولقد ضاعف استمرار هذه الحرب الشعواء الظالمة

والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى من معاناة شعبنا بدرجة كبيرة.

وأثار سخطنا الشديد أن نسمع حتى مؤسسات بريتون وودز تشيد يوم أمس بأوغندا في نفس الوقت الذي أظهر فيه تقرير فريق الخبراء، في الفقرتين ١٨٧ و ١٩٠، كيف أن النهب المنتظم للموارد الكونغولية أسهم بشكل مباشر في تحسين ميزان المدفوعات الوطنية في ذلك البلد وفي رواندا أيضا. ويرى شعبنا حقيقة أن المعتدين علينا هم على قائمة البلدان المستفيدة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بوصف ذلك مكافأة لهم على جرائمهم.

ويوافق بلدي على توصيات فريق الخبراء في الفقرتين ٢٣٦ و ٢٤٢. وهي توصيات متعلقة بالتعويضات للشعب الكونغولي وتثبت ضرورة وضع إطار عمل لإعادة إعمار البلد. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي تهيئة الظروف الملائمة لتعزيز سلطات الدولة وتمكينها من توفير السلامة والأمن بشكل أفضل للشعب في جميع أرجاء أرضها الوطنية.

ويوصي فريق الخبراء في الفقرة ٢٣٩ من تقريره بإنشاء آلية دولية تجري تحقيقات بشأن الأفراد المذكورة أسماؤهم في تلك الفقرة باعتبارهم متورطين في أنشطة اقتصادية إجرامية. وينبغي توسيع تلك القائمة لتشمل الذين ذكرت أسماؤهم في الفقرة ٢١١ باعتبارهم على وشك أن يصبحوا الآباء الروحيين لهذا الاستغلال غير المشروع. وترى حكومتي أنه ينبغي للمجلس أن يعمل بسرعة على أساس هذه التوصيات ذات الصلة.

ومع كل الاحترام الواجب لرواندا، فإن النهب المنظم للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد ساعد على تمويل ودعم الحرب في بلدي. ويود وفدي أن يذكر بأن النهب محظور بموجب المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

ويتحمل المعتدون عار الادعاء بتعليم الشعب الكونغولي درسا في الديمقراطية والحكم الصالح. ولكنهم في الواقع عصابات من اللصوص. وهم سيحاسبهم التاريخ على هذه البربرية، التي ستسجل في وقائع البشرية، إلى جانب الفظائع والمذابح المقترنة بهم.

وأود أن أشكر بمنتهى الإخلاص أنغولا وزمبابوي وناميبيا، التي هبت لمساعدة بلدي في إطار أحكام الدفاع عن النفس الواردة في النظام الأساسي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ووفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن أشير إلى أنه، في حالة عدم وجود الاعتداء الذي وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية ضحية له، قطعا لن تكون القوات الحليفة التابعة لأنغولا وزمبابوي وناميبيا موجودة على الأراضي الكونغولية.

وتود حكومتي أيضا أن تحيي من أعماق قلبها الشعب الكونغولي بأسره، الذي أعلن ، بلا كلل وبصوت عال وواضح، إخلاصه للأمة الكونغولية ورغبته الصادقة في التعايش في إطار بلد موحد قوي، وفقا للاتفاق التأسيسي للجمهورية ووفقا لتقرير المصير الذي تحقق في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٦٠.

ويؤكد وفدي للمجلس والمجتمع الدولي أن فخامة اللواء جوزيف كابيلا، رئيس الجمهورية، مصمم بالنيابة عن الشعب الكونغولي على استعادة السلم من خلال حل دبلوماسي للصراع. وقد استمع مجلس الأمن في ٢ شباط/فبراير إلى فخامة اللواء جوزيف كابيلا، رئيس الجمهورية، وهو يتكلم بتفصيل عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في بلدي. وينبغي لذلك الاستغلال أن ينتهي فورا: فالآثار المترتبة عليه فيما يخص الأجيال الحاضرة والمقبلة هي بالفعل في غاية الخطورة.

إن الاستغلال غير القانوني للموارد المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل الدول المعتدية ومواطنيها ينتهك حق الشعب الكونغولي في تقرير المصير. وينتهك أيضا مبدأ السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها، التي أعاد مجلس الأمن التأكيد عليها مرارا في جميع قراراته المتعلقة بالحالة في بلدي.

وبغية تحقيق السلام الذي يطالب به شعبي، وفي ضوء خطورة الموقف، تدعو حكومتي مجلس الأمن إلى أن يدعو لاتخاذ تدابير حمائية تشمل فرض حظر على مرور المنتجات المنهوبة التي تعبر عن طريق عدة أماكن من ضمنها كيغالي وبوجومبورا وكمبالا. وندعو المجلس بصفة أساسية إلى تنفيذ كل توصيات فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك: الأمر بترع السلاح في مدينة كيسانغاني، وإصلاح الأضرار المادية، وتعويض السكان وفقا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛ وإعلان أن الانسحاب الكامل والنهائي من قِبل المعتدين هو وحده الذي يمكن أن يضمن وضع حد لنهب ثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والاعتراف بالدمار الأخلاقي والمادي والجسدي الذي قاساه الشعب الكونغولي كنتيجة لهذه الحرب وما صحبها من أنشطة شبيهة بأنشطة المافيا؛ والأمر بتعويضات ذات معنى نظير الخراب الذي حدث بغية استعادة حقوق الشعب الكونغولي؛ والأمر باتخاذ إجراءات قانونية ضد مرتكبي هذا النهب والمتواطئين معهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو المبعوث الخاص للرئيس الرواندي، السيد باتريك مازيمهاكا، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد مازيمهاكا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو. ونتوجه بتهانينا أيضا إلى خلفكم، السير جيريمي غرينستوك، على أدائه الجيد في الشهر الماضي. وأود أن أشكركم، وأن أشكر من خلالكم مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة المفتوحة، التي يمكن للوفود أن تعرب فيها عن آرائها بشأن محتويات تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الوثيقة S/2001/357 المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، التي عرضت للتو على المجلس.

لقد تعاونت رواندا تعاونا كاملا مع الفريق، كما ورد الاعتراف بذلك عن حق في التقرير؛ ومنذ أن نشر التقرير قدمنا رد فعل حكومة رواندا، الذي أوضح في الوثيقة S/2001/402، التي سلفت الإشارة إليها، ليطلع عليها الجميع ليروا تعليقاتنا المفصلة.

ونعتقد أن الولاية التي أعطيت للفريق لم تحدد بصورة جيدة؛ وأدى هذا إلى تفسيرات متضاربة. ونحن نرى أن هناك أربع مسائل رئيسية جعلت فريق الخبراء يخرج تقريرا لا نوافق عليه.

أولا، فسر التقرير "عدم القانونية" بأنه يعني الأنشطة المضطلع بها بدون موافقة حكومة شرعية أو سلطة تمارس حكما وسيطرة على المنطقة. وتلك المفاهيم، المقبولة عموما، هي، في سياق الكلام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد عُرفت أيضا في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، فالفقرة ١٨ من المادة الثالثة تنص على أن إدارة الدولة تمارسها الأطراف الكونغولية الموقعة حتى تتم إقامة مؤسسات جديدة تنشأ من الحوار فيما بين الكونغوليين. وذلك لم يحدث بعد. وبما أن ذلك الاتفاق قد نال تأييد المجلس،

ونأمل ألا يزال متمتعا بتأييده، كنا نتوقع أن يعتمد الفريق الاتفاق نصا وروحا.

ثانيا، مدد الفريق تعريف الموارد الطبيعية وغيرها من أنواع الثروات لتشمل الخدمات، والنقل، والتمويل، وغير ذلك من تحركات البضائع والأشخاص. وهذه الأمور في منطقتنا تنظمها اتفاقات متعددة الجنسيات، تشمل الاتفاقات القائمة بين بلداننا الثلاثة - جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي ورواندا - واتفاقيات الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن الترتيبات الإقليمية، مثل الترتيبات القائمة في إطار السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وترتيب الممر الشمالي؛ وهذه تتوافق أيضا مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

إن تجاهل هذه الروابط التاريخية بين شعوب المنطقة يضر بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكان المنطقة، وعلى وجه الخصوص سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية المقطوعين عن كينشاسا، والذين ظلوا تاريخيا مرتبطين بالعالم عبر الطرق الشرقية من خلال رواندا وبوروندي وأوغندا.

ثالثا، إن المصادر التي ذكرها الفريق لا تعكس الجهود التي بذلتها الحكومة لتيسير حصوله على المعلومات. وأتيحت للفريق فرصة الاجتماع برئيس دولة رواندا، الرئيس بول كاغامي، لمدة ساعتين. ولا شيء في التقرير يشير إلى أن الفريق استفاد من ذلك الاجتماع. وصحيح أيضا أن أيا من الاستنتاجات لم يعرض على الرئيس للمناقشة. وينطبق نفس الشيء على العدد الكبير من الوزراء والمسؤولين الذين أتاحوا للفريق فرصة اللقاء بهم لمناقشة المسائل معه.

رابعا، القطاع الخاص، الذي وصف بأنه أساسي في الاستغلال غير القانوني، لم يجر اتصال به مطلقا لتوضيح ممارساته التجارية أو أوراق اعتماده للفريق. وهذا ضد قواعد العدالة الطبيعية.

وليس بوسعنا إلا أن نخلص إلى أن الفريق اعتمد على مصادر غير مقبولة توصف في مختلف المواقع في التقرير بأنها منشقة، و ''ازدياد عدد العليمين ببواطن الأمور الذين يعيشون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أوروبا'' (S/2001/357، الفقرة ١١) و ''عناصر موثوقة'' (المصدر نفسه ونفس الصفحة) لم تُحدد هويتها. وإن المرء ليتساءل لماذا لم يقدر الفريق أن هذه العناصر ذات الدوافع السياسية لن تعطي إلا معلومات تخدم خططها السياسية الخاصة. والمنشقون في الحالات العادية هم فارون من جانب إلى الجانب الآخر، وهم لا يفعلون سوى الإساءة للجانب الذي تركوه.

إننا نراه أمرا غريبا أن يقوم فريق من الخبراء بتقييم تقريره بنفسه، وإصدار الأحكام وفرض إجراءات عقابية - مثلما فعل هذا الفريق - وأن يفعل ذلك على أساس تقرير يعترف الفريق اليوم بأنه لم يكتمل إلا بنسبة ٧٠ في المائة فقط. وينبغي، بالتأكيد، ألا يتضمن أي إدانة لرؤساء دول أو أسرهم، أو شركات أو أفراد دون تحمل عناء تقديم أدلة الإدانة. والأسلوب الذي يُعامل به رؤساء الدول في هذا التقرير أسلوب غير مقبول تماما، كما أنه يقيم سابقة خطيرة.

ولأن التقرير يستخلص أن الأسباب الاقتصادية قد استبقت الشواغل الأمنية لرواندا، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على الأسباب التي اضطرت رواندا للدفاع عن مواطنيها ضد حرب مميتة شنت من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

قد يتذكر أعضاء المجلس أنه بعد حملة الإبادة في عام ١٩٩٤، تناول مجلس الأمن في مناسبات عديدة الظروف الأمنية الهشة التي تسببت فيها ميليشيا انتراهاموي وجنود القوات المسلحة الرواندية السابقة في مخيمات اللاجئين في

زائير. ولم تجد هذه الهيئة حلا. وأصبح لزاما على رواندا وحلفائها إيجاد حل لذلك الوضع. ويسرني أن أقول إنه قد تحقق ذلك بقدر من النجاح، لأن ١,٥ مليون لاجئ تمكنوا من العودة إلى ديارهم وعاد الأمن إلى رواندا لفترة من الزمن. وبالرغم من ذلك، تغير الوضع بشكل جذري عندما قررت حكومة تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو – زائير بزعامة الرئيس لوران كابيلا إعادة تجميع هذه القوات وإعادة تسليحها.

ومرة أخرى، تكاثرت النداءات الموجهة إلى الأمم المتحدة لتلافي الأزمة الوشيكة. وأنشأ مجلس الأمن لجنة دولية للتحقيق، والتي أكدت بما لا يدع مجالا للشك وجود قوات جيدة التنظيم هدفها زعزعة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وكانت هذه القوات تشمل، بل وقام بتنظيمها، عناصر انتراهاموي وميليشيا القوات المسلحة الرواندية السابقة، والتي كان عددها آنذاك يبلغ ٠٠٠ ٧٠ فرد. والتقرير الوارد في الوثيقة S/1998/1096 وصف شبكة القوات من رواندا وبوروندي وأنغولا وأوغندا، والتدفق المحموم للأسلحة إلى تلك القوات، والدعم الذي كانت تتلقاه من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأنه أمر يثير صدمة عميقة. وفي ذلك الوقت، كانت مناطق غرب رواندا، وغيسيني، وروهينغيري، وكيبوي، وسيانغوغو وأجزاء من بيومبا، وكيغالي، وغيتاراما قد وصفتها وكالات الأمم المتحدة بوصفها مناطق خطر، نظرا لانعدام الأمن بسبب الغارات التي كانت تشنها تلك القوات المتمركزة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد تغير الوضع بشكل جذري عندما تمكنت القوات الرواندية من وضع حد لعمليات التسلل هذه وأجبرت تلك القوات على التراجع إلى داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية – وهذه المرة بمعاونة حركة تمرد ضد حكومة كابيلا. وبدأ الأمن يعود بصورة تدريجية إلى رواندا، وإلى شمال كيفو، وإن لم تكتمل عودته إلى الأخيرة حتى يومنا هذا. وقد سمح هذا الوضع لرواندا بمواصلة عملية إعادة توطين اللاجئين وإعادة إدماجهم في مجتمعنا. وقد عاد زهاء ٠٠٠ ١٠٠ من اللاجئين خلال الشهور الستة الماضية وحدها، وما مجموعه ٠٠٠ ١٨ من جنود القوات المسلحة الرواندية السابقة الذين أعيد إدماجهم في الجيش الوطني – الجيش الوطني الرواندي – على مختلف مستويات القادة والضباط والجنود العاديين. وكان من شأن التحسن في الحالة الأمنية والتطورات الأخرى في مجال حقوق الإنسان أن اقتنع المقرر الخاص بأن يوصي الهيئة المعنية بحقوق الإنسان بإنهاء مراقبتها لرواندا. ونأمل أن يتسنى تحقيق ذلك في المنطقة كلها عندما نتمكن من وضع حد لأنشطة القوات المضادة.

وقد تورطت بلدان عديدة في الحرب الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ولّدت تلك الحرب حركات تمرد ضد الحكومة. وفي محاولة مخلصة لإيجاد حلول للأسباب العديدة الموجبة للصراع، قامت الأطراف المتحاربة، بمساعدة بلدان المنطقة، بالتفاوض على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ويعالج هذا الاتفاق مسألة سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك السيطرة على مواردها، وحقوق الشعب الكونغولي وأمن البلدان المجاورة. ويوفر اتفاق لوساكا آليات لتخليص جمهورية الكونغو الديمقراطية من جميع القوات السلبية. وهذه مهمة لا يمكن أن يتجاهلها مجلس الأمن إلا على حساب جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. والأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا اليوم، يبدو على الأقل أنها تعمل بشكل متضافر من أجل تنفيذ الاتفاق بشكله الحالي، وهي بحاجة إلى دعم غير مشروط من هذه الهيئة. وفي هذه المرحلة، فإن تنفيذ كل من اتفاق لوساكا وقرار مجلس الأمن ١٣٤١ (٢٠٠١) يكتسب أهمية قصوى.

إننا مشغولون أيضا بإعداد الخطط لنزع سلاح القوات التي فرض عليها مجلس الأمن جزاءات فيما يتعلق بإعادة التسليح بموجب قراره ٩١٨ (١٩٩٤). ولو كان المجلس قد عزز هذا القرار، لكان تنفيذ اتفاق لوساكا قد قطع شوطا طويلا اليوم ولكان الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة قد تحسن بكل تأكيد. ونحن نحث المجلس على إعادة النظر في قراراته بشأن الوضع، وبخاصة فيما يتعلق بأنشطة انتراهاموي وجنود القوات المسلحة الرواندية السابقة، وأعني بها القرارات ٩١٨ (١٩٩٤)، و ٩٩٧ (١٩٩٥)، و ١٠١١ (١٩٩٥)، و ١٠١٣ (١٩٩٥)، و ١١٦١ (١٩٩٨)، فضلا عن الرسالة المتضمنة في الوثيقة S/1998/438 والتقرير الوارد في الوثيقة S/1998/1096. ونحث المجلس أيضا على التصرف دون مزيد من التأخير بغية تحييد تلك المجموعات والمتحالفين معها الذين يتكاثر عددهم - مثل قوات الدفاع عن الديمقراطية، وماي - ماي. وينبغي أن يعمل المجلس بكل الوسائل المتاحة لديه على منع البلدان كافة من مواصلة تقديم الدعم لتلك القوات.

وقد استرعى انتباهنا أن فريق الخبراء يسعى إلى تمديد ولايته لكي ينهي ما يسميه بالثلاثين في المائة المتبقية من عمله. ولعل المجلس يتذكر أنه في شباط/فبراير ٢٠٠١، اعتبر التقرير الأولي غير مناسب وغير دقيق. وفي ذلك الوقت، أشرنا إلى أوجه القصور. وحسب علمنا، فإن الفريق لم يعد إلى الميدان أبداء للتأكد من صحة معلوماته. لذلك تعين علينا أيضا أن نتعامل مع تقرير ''نهائي'' يعترف فريق الخبراء نفسه بأنه لم يستكمل إلا بنسبة ٧٠ في المائة فقط، والذي على أساسه تتعرض رواندا وقادتها ومواطنوها لإدانة لا يستحقونها. وهذا الطلب يرمي ببساطة إلى إجهاض رد الفعل من جانب الشعوب والبلدان، مثل رواندا، التي يوجه إليها الفريق اتهامات باطلة.

وتقترح رواندا إسقاط هذا التقرير بالكامل لأنه غير دقيق و لم يستخلص أي نتائج نهائية. ولا يعكس بأي شكل من الأشكال رغبة هذا المجلس. فهو لا يعكس الرغبة الصادقة لأعضاء المجلس في التأكد من المسائل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يسمح بالتوصية بالسبل والوسائل الكفيلة بتصويب الوضع بما يخدم مصالح شعب الكونغو. كما أنه لا ينصف بلدانا مثل رواندا، التي تعاونت مع الفريق تعاونا تاما.

ومع ذلك، فإذا أراد المجلس أن يعيد فتح باب التحقيق وتصويب أوجه القصور العديدة في التقرير المقدم للتو، تود رواندا أن تقترح ما يلي:

أولا، ينبغي للمجلس وللدول الأعضاء التي هي موضوع هذا التحقيق الموافقة على الشروط وتوضيح الطريقة المناسبة. وثانيا، ينبغي توضيح التعابير الغامضة المستخدمة في التقرير السابق من قبيل ''غير القانوني''، و ''غير المشروع''، و ''القوة''، و ''السيطرة'' فيما يتعلق بالحالة السياسية المميزة والفريدة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. وثالثا، ينبغي للمعاهدات والاتفاقات والبروتوكولات التي تنظم نظام التجارة في المنطقة أن يعترف بها على النحو الواجب. ورابعا، ينبغي تحديد المسؤوليات الملقاة على عاتق بلدان المقصد بشأن أنشطة الاستيراد والتصدير على حد سواء.

ويود وفد بلادي بكل احترام أن يحث مجلس الأمن على مواصلة السير على الطريق الذي يسلكه حتى الآن من حيث كفالة السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وسيشعر المجلس بالتشجيع لعلمه بأنه منذ الجلسة الأخيرة التي عقدت بين المجلس والموقعين على اتفاق لوساكا، فإن الالتزام بتنفيذ اتفاق لوساكا أخذ يؤتي بعض الثمار. ففض الاشتباك، رغم وجود بعض المشاكل، قد اكتمل على نحو فعال.

والتخطيط المشترك بين اللجنة العسكرية المشتركة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل نزع سلاح القوات السلبية وتسريحها وإعادة توطينها واستيطانها يجري على قدم وساق، مثلما ينص عليه القرار ١٣٤١ (٢٠٠١). والحوار بين أبناء الكونغو، الهام بالنسبة لإعادة بسط سلطة الدولة المشتركة على جميع الأراضي الكونغولية، كان مقدرا أن يبدأ في لوساكا صباح هذا اليوم. ومفهوم خطط الانسحاب النهائي لجميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تمت الموافقة عليه الشهر الماضي، وسيبدأ التخطيط له في وقت قريب.

وعملية لوساكا توفر لنا النهج الواقعي الوحيد والدائم لحل مشاكل منطقة البحيرات الكبرى. وتعتقد رواندا أن أية اعتبارات أخرى لا يسعها أن تقلل من شأن شواغلها الأمنية. وهي تعتقد أيضا بأن جميع الأطراف ستجد في اتفاق لوساكا حلولا عادلة للمشاكل التي تواجهها بلدانها. ومجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها ينبغي أن يواصلا مواكبة بلداننا في السعي إلى التنفيذ الناجح وفي الوقت المناسب لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المبعوث الخاص لرئيس جمهورية رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في أوغندا، السيد أماما مبابازي، وأعطيه الكلمة.

السيد مبابازي (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الوفد الذي أترأسه وعن بلادي، أتشرف بمخاطبة هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إنني مسرور بصفة خاصة لرؤية رئاسة الولايات المتحدة مهتمة مرة أخرى بالبحث عن إحلال سلام دائم في منطقة البحيرات الكبرى. ولا يسعنا إلا أن نؤكد لكم، سيدي، استعدادنا لتعاون أوغندا الكامل معكم لتمكينكم من تحقيق هذا الهدف النبيل.

ونشعر كذلك بالامتنان لحكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة على القيادة القديرة للممثل الدائم لجلالتها، السير جيرمي غرينستوك، الذي أعدت رئاسته في الشهر الماضي التحضيرات اللازمة لهذه الجلسة.

إن حكومة أوغندا تشعر ببالغ الامتنان لجميع أعضاء مجلس الأمن على الاضطلاع بالمهمة الشاقة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، وهي المهمة التي يؤديها جميعهم للعالم باسم الأمم المتحدة.

وترحب حكومة أوغندا بإصدار هذا التقرير. وأود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، فضلا عن المجلس، على إتاحة الفرصة لنا لتناول مضمونه. وسأعرض للمجلس رد أوغندا بالكامل عليه. وهذا الرد يشمل جميع الادعاءات الواردة في التقرير ضد أوغندا. وأرفق أيضا الرد الشخصي للرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، الذي بعث بالفعل نسخة عنه إلى الأمين العام، وآمل أن تكون قد عممت فعلا على أعضاء المجلس.

واسمحوا لي إذا في الفترة القصيرة المتاحة لي، أن أقدم للمجلس موجزا عن هذا الرد. والموجز الذي سأعرضه، على غرار الرد نفسه، سيشمل ثلاثة مجالات. المجال الأول، سنتكلم عن مبدأ التحقيق في الادعاءات. والثاني، سنعلق على مضمون التقرير، لا سيما على نوعية الأدلة المقدمة. وأخيرا سنتكلم عن كيفية إحراز التقدم.

إن تقرير الفريق يثير مسائل هامة يتعين التحقيق فيها وأوغندا لها مصلحة فيها. ففي عام ١٩٩٨، تناهى إلى

مسمع أوغندا ورواندا بعض الادعاءات ضد بعض الضباط التابعين لجيشينا العاملين في الكونغو. وفي مؤتمر القمة المعقود في كمبالا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، اتخذ قرار بإنشاء لجنة تحقيق وزارية - حظيت بشرف المشاركة في رئاستها، إلى جانب زميل لي هو رئيس وفد رواندا - للتحقيق في تلك الادعاءات.

ونتيجة لتلك الادعاءات أصدر الرئيس موسيفيني، بصفته الرئيس الأعلى لقوات الدفاع الشعبي في أوغندا، أمرا بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى جميع القوات الأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى المسؤولين الحكوميين يمنعهم وعائلاتهم من التعامل في أية تجارة في الكونغو. ومن المفيد للمجلس أن يعلم أنه منذ ذلك الوقت، ينفذ ذلك الأمر بالفعل، أما الذين يخالفونه فيتعرضون لعقوبات تأديبية.

لذلك فإننا نؤيد مبدأ التحقيق ونرحب به. ونحن نحيط علما بالادعاءات الخطيرة للفريق ومفادها، على رغم أن الحكومة الأوغندية ليست معنية بها أصلا، مثلما ينص عليه التقرير في الفقرتين ٧ و ٨٥، أن كبار الضباط العسكريين والمدنيين في أوغندا معنيون بالاستغلال غير القانوني للموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه هي المرة الأولى التي تحدد فيها إدعاءات الاستغلال غير القانوني، ونحن نرحب بإتاحة الفرصة لإسدال الستار على هذه المسائل.

ففي حالة الضباط العسكريين والمدنيين المذكورين في التقرير، وفي حالة وزارة التحريج التي يزعم أنها تتآمر مع شركات خاصة في مخطط لتيسير إصدار شهادات للأخشاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو غير قانوني، يسرني أن أبلّغ مجلس الأمن بأن حكومة أوغندا قررت إنشاء لجنة قضائية للتحقيق في هذه المسألة. وستكون اللجنة مستقلة؛ وسوف يتسم عملها بالصراحة والشفافية. وسوف يعلن عن تكوينها الفعلي في الموعد المناسب في كمبالا.

وبعد أن ذكرت ما سبق، أود أن أقول إن أوغندا ترى أن هناك مشاكل جد خطيرة فيما يتصل بهذا التقرير. فالتقرير مليء بالأخطاء. الخطأ الأول هو الأساس نفسه الذي بني عليه التقرير: تعريف عدم القانونية، يعرف الفريق عدم القانونية بأنها تعني انتهاك السيادة، ويقول، إنه وفقا لفهم مجلس الأمن لمفهوم عدم القانونية، فإن جميع الأنشطة التي يُضطلع بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون موافقة الحكومة في كينشاسا أعمال غير قانونية. ويستطرد التقرير ليقول إن هذا التعريف يوحي بأن الذين يضطلعون بأنشطة غير قانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هم فقط القوات التي لم توجه إليها الدعوة لدخول البلد ورعايا الدولة التي تتبع لها تلك القوات. وأخيرا، يعتبر الفريق أن عدم القانونية هو الاضطلاع بأي نشاط يشكل انتهاكا لمجموعة الأنظمة القائمة التي أقرتها الحكومة في كينشاسا، ويؤكد أن هذا التعريف يستند إلى فهم مجلس الأمن لعبارة عدم القانونية.

ونحن نرى أن هذا التعريف مشكلة جد خطيرة من نواح كثيرة. أولا وقبل كل شيء، يعلم المجلس أن أوغندا شاركت مشاركة تامة في المناقشة عندما اعتمد مجلس الأمن القرار الذي أنشئ بموجبه هذا الفريق ليجري تحقيقا بشأن هذه المسألة. وبالفعل أجريت مناقشة بشأن القانونية أو عدم القانونية في سياق ما إذا كان التحقيق سوف يشمل سائر أنحاء الكونغو أم جزءا من الكونغو. والقول بأن التحقيق سوف يغطي شرقي الكونغو، فقط استند على وجه التحديد، إلى مسألتي القانونية والشرعية. ولكن ثار الجدل الذي عرضه بوضوح زميلي من رواندا، ومفاده، أن اتفاق لوساكا قد عني، في الحقيقة، بهذه النقطة بوضوح، لأن الاتفاق عرّف مسألة القانونية أثناء فترة تنفيذ اتفاق لوساكا. ومن أجل تلك الفترة، تم الاتفاق، حسبما ينص عليه اتفاق

لوساكا، على أن يخول كل طرف من الأطراف الكونغولية الثلاثة الموقعة على ذلك الاتفاق - حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وحركة تحرير الكونغو، حسبما كانت تعرف آنئذ - المسؤولية عن إدارة المنطقة التي يسيطر عليها إلى أن تبسط الدولة إدارتها عليها وبعد أن يسفر الحوار الوطني عن إدارة سياسية جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقدمت هذه الحجة إلى هذا المجلس، ومن الواضح، أن المجلس، قرر بما لديه من حكمة، بأنه ينبغي للتحقيق أن يغطي جميع أجزاء الكونغو وليس مجرد جزء منها فقط. ولذلك، لا أجد سببا يحملني على تصديق الفريق حينما يقول إن هذا التعريف هو فهم مجلس الأمن.

ثانيا، إذا كان هذا التعريف، على نحو ما نص عليه الفريق في التقرير، هو بالفعل التعريف المقصود، عندئذ ليس ثمة حاجة لإجراء تحقيق. ومعلوم للجميع أن ٤٠ في المائة من البلد يقع تحت سيطرة الحكومة في كينشاسا وأن نسبة الـ ٦٠ في المائة المتبقية تقع تحت سيطرة سلطات الثوار. ومعلوم للجميع أيضا أن الحياة العادية - العادية في سياق حالة حرب، مستمرة في المناطق التي يسيطر عليها الثوار. ولذلك، لم يكن من الضروري إنشاء فريق لإجراء تحقيق بشأن مسألة قبل بها الجميع: حقيقة أن الحكومة المركزية في كينشاسا ليس لها سلطة ولذلك لم توافق على الأنشطة التي تجري في الـ ٦٠ في المائة من مساحة الكونغو التي كان يجب إعلان عدم قانونيتها منذ البداية.

وتكمن أهمية هذه النقطة في حقيقة أن بقية التقرير وبقية التحقيق استندتا إلى فهم يعني أن كل نشاط - استخراج المعادن، وإنتاج أي نوع وأي تجارة أو صادرات في مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة - هو نشاط غير قانوني ولذلك يعرّف بأنه سلب ونهب لموارد الكونغو. ونحن نعتقد بأن هذا خطأ؛ إنه تعريف خاطئ لعدم القانونية، ولا نعتقد بأن هذا هو المعنى الذي نقله هذا المجلس للفريق.

النتائج، بطبيعة الحال، واضحة؛ وتثبت نفسها بنفسها. وبالرغم من أن التقرير يذكر أن الفريق لم يقابل بالتعاون من جانب الحكومة وحلفائها، لا يوجد دليل على أنه كانت هناك محاولة جادة بالفعل لإجراء تحقيق. وفي الواقع، يكشف التقرير بوضوح أن الفريق تصرف بناء على افتراض أنه أيا كان ما يحدث على الجانب الذي تسيطر عليه الحكومة فهو قانوني ولذلك لا يخضع للتحقيق.

الخطأ الثاني في هذا التقرير هو نوعية الأدلة المقدمة. معظم الأدلة إما بدعة أو معلومات زائفة، ويستشهد الفريق ببيانات دون أن يذكر مصادرها. وحسبما ذكرت سابقا، قمنا في ردنا على تناول التقرير فقرة فقرة لكي نوضح بأن معظم الأدلة الذي يستند عليها هي، في الحقيقة، بدعة. وسوف أتعرض لمثال واحد فقط لكي أظهر هذه النقطة. الفقرة ٢٧ من التقرير تذكر ما يلي

”وتشير تقارير عديدة في كمبالا إلى أن قرار الدخول في الصراع الذي اندلع في آب/أغسطس ١٩٩٨ كان يؤيده بعض كبار الضباط العسكريين الذين عملوا في شرقي زائير ... والذين كانوا قد استشعروا إمكانات الأعمال التجارية لتلك المنطقة“.

التقرير لا يورد أي مصدر. إننا نعلم أن تلك القصص متوافرة بكثرة فيما بين الجماهير في أوغندا. إنها موجودة في الصحف؛ وتتناقلها الألسنة في الشوارع.

ونرى أن هذا أمر خطير للغاية. فقد بينت أوغندا أسباب اشتراكها في الكونغو. و لم تقبل الأطراف المتحاربة في الكونغو هذه الأسباب فحسب، بل تضمن اتفاق لوساكا بالفعل الشواغل الأمنية المذكورة. وتتوخى صيغة لوساكا في

واقع الأمر التصدى لتلك المشكلة على وجه التحديد. فإذا لم يتفق فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة مع ذلك الموقف، أي مع ما قبلتموه أنتم أعضاء المجلس في قرارات مختلفة، فلابد لهم من أن يقدموا أدلة واضحة لا تترك أمام أحد مجالاً للشك في صحتها ومصداقيتها، وليس مجرد تقارير عديدة متداولة في كمبالا.

ولو ذهبتم إلى كمبالا فسوف تجدون الشوارع حافلة باللغو فيما يتعلق بمجريات الأمور في الكونغو، وما يحدث في مجلس الأمن اليوم. أما إذا اعتزم فريق من الخبراء أن يقدّم توصيات بتوقيع جزاءات على بلد يبلغ تعداد سكانه ٢٣ مليون نسمة، فعليهم بالتأكيد أن يقدموا أدلة موثوقة لا تترك سبيلاً إلى الشك في صحة ما يقولون.

وقد ذكر فريق الخبراء في تقريره بيانات يعرف أعضاؤه أنها تجانب الصواب. وقد نوهوا بالتعاون الكبير من جانب حكومة أوغندا. فقد استقبلهم رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ووزير الدفاع ووزير المالية ووزير النقل ووزير الطاقة والمعادن ووزير الحراجة، ومسؤولون آخرون في شتى المجالات. فالتقوا بكل من طلبوا مقابلته. ولكنهم يقولون في الفقرة ١١ وفي الفقرة ٨٩ إنهم طلبوا مقابلة بعض الأفراد وأن طلبهم قوبل بالرفض. وحددوا بالاسم الشخص المذكور وهو العميد كازيني. وأود أن أبلغ المجلس بأن هذا الأمر غير صحيح. فهم أولاً لم يطلبوا قط مقابلة كازيني. فلم أره للمرة الأولى إلا عند قراءتي لتقرير الفريق. ثانياً، الواقع أن العميد كازيني لم يلتق بهم مرة واحدة بل مرتين. وثالثاً، عندما اجتمع أعضاء الفريق بالقائد العسكري، الجنرال أودونغو، عرض عليهم بالتحديد، في حالة توزيعهم استبيانات أو طلبهم إجراء مقابلة مع أي ضباط في الكونغو، استعداده لإتاحة الالتقاء بهؤلاء الضباط. و لم يقدموا حتى الآن طلباً من هذا القبيل. فإن أفادوا بأنهم طلبوا أولئك الأشخاص، يُفترض أنهم قدموا طلباتهم إلى حكومة أوغندا، وأن حكومة أوغندا رفضت طلباتهم، مع علمهم بأن ذلك خطأ، فهذا أمر لا يمكننا قبوله على الإطلاق.

وقد اتصلنا في ٦ آذار/مارس من هذا العام برئيس الفريق بشأن متابعة التقرير المرحلي، وأكدنا من جديد استمرار دعمنا لعمله وطلبنا إليه تقديم أي استفسارات أو طلب أي إيضاحات أو بيانات إضافية، فضلاً عن إبداء ترحيبنا بقيام الفريق بزيارة أخرى لأوغندا قبل وضع اللمسات الأخيرة على التقرير. فلم يرد الفريق على هذه الدعوة.

وأشد ما نراه مدعاة للاستهجان هو الهجوم الذي يشنه الفريق على شخص الرئيس موسيفيني. واسمحوا لي بإلقاء نظرة على الفقرة ٢١١. سأتلو عليكم منها الجملة التالية:

”والرئيسان كاغامي وموسيفيني على وشك أن يصبحا عرّابيين للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية واستمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية“.

إن العرّابي شخصية من شخصيات المافيا. والعرابون هم الرؤوس المسيطرة على جماعات المجرمين والعصابات الإجرامية. ومن ثم فإن تسمية الرئيس موسيفيني بالعرّابي أمر ذو خطورة قصوى. وينبغي أن تتوفر الأدلة التي تبرر هذه التسمية. فما هي الأدلة الواردة في هذا التقرير؟ لا شيء على الإطلاق. فالمرة الوحيدة التي يذكرون فيها اسم الرئيس موسيفيني هي للإشارة إلى أن له أخاً شقيقاً اسمه الجنرال ساليه، يقال إن له أسهماً في شركة لها أعمال في شرقي الكونغو؛ وأن له ابناً يمتلك أسهماً في شركة يُشتبه في أن لها معاملات في الكونغو الشرقية؛ وأن له زوجة أخ يُشتبه في أن

لها أسهماً في شركة تقوم بأعمال في الكونغو، وكلها أمور تعد، وفقاً لذلك التعريف، غير قانونية.

بيد أنّه حتى لو صحّ أن أقارب الرئيس متورطون فعلاً بهذه المعاملات، فهل من المنطقي، أم هل من الطبيعي أن تطلق الشتائم على الرئيس، أو على أي شخص كائناً من كان؛ أو أن يُنعت بصفة مقابل تصرفات بعض أقاربه دون تقديم أية أدلة على ضلوعه في تلك الأفعال؟

إن الطريقة اللامسؤولة التي يُتداول فيها اسم الرئيس في هذا التقرير أمر لا يمكن لشعب أوغندا مطلقاً أن يقبله. فموسيفيني رئيس دولة عضو في الأمم المتحدة. ولو أطلقتم عليه تلك التسميات القبيحة فلا أقل من أن تتوافر لديكم الأدلة عليها. ويصفونه بأنه متواطئ في الجريمة. ولماذا؟ جاء في الفقرات من ٢٠١ من إلى ٢٠٦ أنه يُزعم أن أحد متمردي الكونغو سرق أموالاً. وقد قُدم التقرير في هذا الشأن إلى الرئيس موسيفيني فلم يتخذ إجراء ضد المتمرد المذكور؛ ومن ثم ينطبق على الرئيس موسيفيني وصف المتواطئ في تلك الجريمة.

هذا أمر نراه بغيضاً، ونحن لا نقبله ولا نعرف كيف ستتعاملون إزاءه، فهو يسجل سابقة خطيرة للغاية. فحتى سمعة الأشخاص العاديين تتمتع بالحماية. ومن الواضح أن كل هذه الادعاءات على اسم الرئيس موسيفيني الهدف منها الإساءة دون مبرر إلى سمعة الرئيس . لذا نطالب بالاعتذار عنها، كما نطالب بسحبها، ونطلب إلى المجلس النظر في هذا الأمر واتخاذ التدابير المناسبة.

وعندما نجتمع مع الأمين العام، نعلم أن هذا الفريق، كهيئة تابعة للأمم المتحدة، يتمتع بحصانات جنائية ومدنية، لكننا نرى أن الأسلوب الذي تعامل به مع اسم الرئيس موسيفيني إساءة لاستخدام ذلك الامتياز.

لذلك، ترى أوغندا أن نوعية التقرير متدنية جدا إلى حد أن قيمته ومصداقيته متناقصتان ومقوضتان إلى حد خطير. ولهذا نؤيد تمديد ولاية الفريق، على أمل القيام بعمل أفضل. وفي هذا الصدد، توصي أوغندا بإنشاء فريق جديد أو توسيع الفريق الحالي، برئيس جديد، لإضافة درجة ما من القدرة المهنية، وحياد وقيادة جادة إلى عملية التحريات. ونحن نعتقد أنه من المهم أيضا تحقيق مستوى توازن في فريق الخبراء الجديد حتى يتأكد من تجنب الانحياز والإجحاف.

لقد تعلمت أوغندا أيضا درسا هاما. ألا وهو ألا تتعاون مع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة هذا. إن فريق الخبراء يعترف، كما فعلت الرئيسة صباح اليوم، بالتعاون الأقصى الذي قدمته أوغندا. وهذا تراوح بين مقابلة الرئيس نفسه، ونائب الرئيس وآخرين لإعطاء الفريق كل البيانات التي طلبها. و لم يكن هناك شيء لم يعط للفريق. فكيف نكافأ؟ بسب الرئيس وبتوصيات بفرض جزاءات ضد شعب أوغندا. فما هو الدليل على أن أوغندا متورطة رسميا في الاستغلال غير القانوني للموارد؟ بعض الأفراد، يبلغ عددهم حوالي عشرة، كانوا متورطين. ومع ذلك يوصي هذا الفريق بأن تفرض الأمم المتحدة جزاءات على ٢٣ مليون أوغندي. فلماذا لا يطلب إلقاء القبض على أولئك الأفراد؟ ومن ناحية أخرى فإن البلدان التي يشك في كونها متورطة فعلا بطريقة غير قانونية في استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تم إضفاء الشرعية على مصالحها المشكوك فيها، إذا كان هذا التقرير يفعل ذلك. فمن قال إن أية دولة ذات سيادة لا يمكنها أن ترتكب جريمة؟

أوغندا تعتقد أن سبب هذا كله الحرب في الكونغو. إنه عدم وجود دولة قوية مستقرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك، نعتقد أن التركيز الرئيسي ينبغي أن يكون على خلق سلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا لا يمكن أن يكون إلا عن طريق تنفيذ اتفاق لوساكا.

وفي هـذا السياق، نتوقع أن يتناول مجلس الأمن هـذا الأمـر بعناية فائقة، لأن هذا التقرير وما قيل - وقد استمع الأعضاء إلى اللغة المستخدمة هذا الصباح - قد سمما المنـاخ بشـكل خطير في المنطقة ومن الممكن أن يحولا الاهتمام عن طريق السلام من خلال لوساكا. إن استغلال الموارد الطبيعية ليس هو السبب، وإنما السبب هو آثار الحرب وعدم وجود دولة قوية.

لذلك، نرى أنه ينبغي على مجلس الأمـن أن يبقـى مصمما على أداء دور رائد في البحث عن السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد سررت سرورا أكبر مما سررت آخـر مـرة زرت فيـها هـذا المجلس نتيجـة مستوى اهتمامه. إن الجميع سعداء لأن عملية السلام تبدو بعـد وقت طويل تتجه نحو فض الاشتباك. واللجنة السياسية اعتمدت جدول انسحاب القوات الأجنبية. والحوار الوطني متواصل. لقد حركت أوغندا سبع كتائب وستحرك كتيبتين أخريين خلال الأيام القليلة القادمة، ونحن ندرس الخـروج خروجـا كاملا. وعملية لوساكا للسلام توفر فرصة فريدة من نوعـها لتنـاول الشـواغل الأمنيـة لجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة وجيرانها ولتهيئة ظروف مواتية لحـوار داخلـي بشـأن نشـر ديمقراطيـة جديـدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. وانسحاب كل القوات الأجنبية وظهور دولة قوية مستقرة هما الضمانان الوحيدان لإنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيـس (تكلـم بـالانكليزية): المتكلـم التـالي علــى قائمتي هو وزير مالية بوروندي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السـيد نيـهانغازا (بورونـدي) (تكلـم بالفرنسـية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أؤدي واجب التهنئة السار لكم، وعن طريقكم، لحكومة الولايات المتحدة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ونحن مقتنعون بأن رئاستكم ستتيح لعمل المجلس التقدم على الطريق نحـو السـلام في كـل أنحـاء العـالم، وعلـى الخصـوص في منطقـة البحيرات الكبرى.

واسمحوا لي بأن أرحب بوجود الأمين العام، السيد كوفي عنان، وأثني عليه لالتزامه بالسلام والتنمية في العالم، وبخاصة في بلدان البحيرات الكبرى.

لقد تلقت حكومة جمهورية بوروندي التقرير الوارد في الوثيقـة S/2001/357 الـذي أصـدره فريـق الخـبراء المعـني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نتمنى أن نسـترعي انتباه مجلس الأمن إلى النقاط التالية.

أولا، إن الفريق لم يجد، في تقريره، دليلا كافيا على إدانة بوروندي. وبالنظر إلى مـا نشـر في وسـائط الإعـلام عـن اتهامات موجهـة مـن بورونـدي، ربمـا يتوقـع أي فـرد أن يجـد قدرا كبيرا من البيانات المحددة جدا في التقرير لتأكيد تلك الاتهامات. ويُلاحظ من قـراءة التقرير أن بورونـدي مذكـورة من وقت لآخر، وتظهر كممارسة من ممارسـات الطقـوس على قائمة البلدان المستهدفة.

ولا توجد إلا ثلاث جُمـل، في الفقـرة ١٠٥، علـى الصفحة ٢٥ من النسخة الانكليزية من التقرير، قد يعتبر أنها تحتوي على ما يدعى باتهامات لبوروندي. وهذا نص الفقرة:

> ”تشير مذكرة لمكتب صندوق النقد الدولي إلى أن ”بورونـدي لا تنتـج الذهـب، أو المـاس، أو الكولتـان، أو النحـاس، أو الكوبـالت، أو المعـادن الأساسية“. غير أن بورونـدي كـانت تصـدر معـادن لا تنتجها. فكما هو الحال بالنسبة لأوغندا ورواندا، يتصادف تصدير بورونـدي للماس ابتداء من تـاريخ ١٩٩٨، مـع احتـلال شـرق جمهوريـة الكونغـو

الديمقراطية. وتمتد صادرات الكولتان على مدى فترة أطول (١٩٩٥-١٩٩٩)، مما يشير إلى أن هذا النشاط قد يكون نشاطا نظاميا.''

وهذا هو النوع الوحيد من اتهام بوروندي الذي يتضمنه التقرير: إشارة إلى وثيقة من وثائق صندوق النقد الدولي لم يعثر لها على أثر؛ لقد بحثت في واشنطن ونقبت في بلادي، ولا توجد وثيقة الصندوق هذه. وبإيجاز، فإن الفقرة ١٠٥ تؤكد أن بوروندي ليست مشتركة في نهب ثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، يبدو أن الفقرة ١٠٥ تقترح أنه لا توجد معادن خام في بوروندي ولا توجد تجارة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وهذا عجيب. فالتجارة بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية موجودة دائما وتتضمن طائفة واسعة من المنتجات. وأود أن أحيط المجلس علما بأنه قبل الحرب كان ما يقرب من ٤٠ في المائة من صادرات بوروندي يذهب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا يزال هذا صحيح اليوم. وفيما يتعلق بالمعادن الخام، فإن الوثيقة التي توضح وضع حكومة بوروندي، والتي قدمت إلى مجلس الأمن، تقدم إحصائيات تشهد على استغلال ذهب وقصدير وكولتان وصفيح بوروندي.

ويجب الإشارة أيضا إلى أن وكالتين تجاريتين للذهب والماس وجدتا قبل الاستقلال بوقت طويل، في كل من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوجمبورا. وكان يديرهما كنغوليون أو بورونديون أو مواطنو بلدان أخرى.

ثالثا، تتعارض الطبيعة الخطيرة للنتائج المتعلقة ببوروندي مع انعدام البيانات المدعمة التي يتوقع المرء أن يجدها في صلب التقرير. لقد تعلمنا، عندما كنا في المدارس، أن خلاصة الموضوع الإنشائي يجب أن تعبر عن المادة التي يحتويها صلب النص. ولكن في حالة هذا التقرير، ترجع خمس صفحات كاملة من الخلاصة والتوصيات الخطيرة إلى مجرد ثلاث جُمل في صلب التقرير. وانعدام التناسب هذا يقوض مصداقية التقرير فيما يتعلق ببوروندي.

رابعا، ما زالت بوروندي على استعداد للتعاون مع فريق الخبراء. ورغم الأسلوب المشوش الذي تدان به بوروندي، لا تزال حكومة بوروندي على استعداد للتعاون تعاونا كاملا مع فريق الخبراء. إنها تنوي أن تضطلع بالتحقيق الخاص بها في إمكانية تورط بورونديين. ونوصي بأن يزور الخبراء بوروندي مرة أخرى وأن يسألوا الأفراد على جانبي الحدود. وتحقيقا لهذا الهدف، تشعر بوروندي بالارتياح، حيث أن مجلس الأمن قد قرر تمديد ولاية فريق الخبراء.

وقد أعلنت بوروندي دائما أن نشر ترتيبات الأمن على حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية أملته اعتبارات الأمن وضرورة إبقاء الممر التجاري مفتوحا عن طريق بحيرة تنغانيقا. وليس لبلادي أية طموحات سياسية أو إقليمية في أي بلد مجاور.

وختاما، تدحض حكومة بوروندي الاتهامات الخطيرة الموجهة إليها، وتطالب مجلس الأمن بأن يأخذ في الحسبان الأمور الغريبة الواردة في التقرير فيما يتعلق ببوروندي.

وترى بوروندي أن حسم قضايا الأمن بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها سينهي جميع المشاكل وعناصر التوتر المرتبطة بحالة ''الصراع دون الإقليمي''. وتقرير فريق الخبراء يجب ألا يلهينا عن شواغل الأمن الحقيقية. ولهذا تعلن بوروندي مرة أخرى عن استعدادها لإجراء حوار مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الأطراف في المنطقة الفرعية بغية تأمين حدودنا المشتركة وإيجاد استجابات طويلة الأمد للأسباب الجذرية للصراعات التي تمزق أوصال هذه المنطقة من أفريقيا.

وفي هذا الصدد، تلاحظ حكومة بوروندي مع القلق أن المتمردين البوروندين والقوات السلبية الأخرى المتمركزة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتحولون صوب قواعد خلفية أخرى في المنطقة الفرعية بغية إثارة حرب كاملة في بوروندي. وستقدم الحكومة قريبا إلى مجلس الأمن مقترحات هدفها أن تضمن ألا يؤدي التنفيذ الناجح لاتفاق لوساكا إلى النتيجة المؤسفة التي تجعل تجار الموت ينتقلون إلى بوروندي المجاورة وغيرها من البلدان المتاخمة، وهي حالة تعرض اتفاق سلام أروشا للخطر نأمل ألا يسمح المجتمع الدولي بوجودها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير مالية بوروندي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أنتقل الآن إلى أعضاء المجلس لكي يتكلموا. كان من المهم أن نستمع إلى البيانات من ضيوفنا هذا الصباح، وبخاصة الوزراء. وأود أن أذكر أنه لا يزال لدي عدد من المتكلمين المدرجين على قائمتي، ولتأخر الوقت، أنوي تعليق الجلسة بين الساعة ١٣/٠٠ و ١٣/١٥ واستئنافها بعد الظهر، لأنه من الواضح أننا لن ننتهي الآن.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للسيدة صافيتو با - نداو والأعضاء الآخرين في فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الكم الهائل من العمل الذي اضطلعوا به وفقا للولاية التي أناطها بهم مجلس الأمن. والتقرير الذي أعدوه وثيقة هامة إلى أقصى حد.

ويود وفد بلادي أيضا أن يرحب بوزيري الشؤون الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، وبالمبعوث الخاص لرئيس رواندا، وبوزير مالية بوروندي. إن وجودهم هنا اليوم شهادة على الأهمية التي تعلقها هذه البلدان على هذه الجلسة وعلى هذه القضية. وإسهامهم في مناقشتنا أساسي في توضيح بعض جوانب المسألة قيد النظر، لكي نتمكن من تقدير الحالة تقديرا موضوعيا.

إننا نجتمع في لحظة حاسمة في تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتعقد هذه الجلسة كذلك قبل بعثة المجلس إلى المنطقة مباشرة لتقييم التقدم المحرز في عملية السلام. وستأخذ بعثة المجلس في حسبانها، في جملة أمور، الصلات بين استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار القتال.

وفي تقرير فريق الخبراء يقدم الفريق معلومات قاتمة حول نطاق الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحول استمرار الصراع. كذلك يحدد العلاقة المتبادلة بين المصالح الاقتصادية لعناصر خارجية فاعلة معينة وبين استمرار الصراع.

إننا نولي أهمية كبرى لإنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولوضع حد للحرب بصفة نهائية. والمسألة تتعلق باستعادة السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها على مواردها الطبيعية، مثلما أكد المجلس في قراراته بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

للأسف أن الشعب الكونغولي، كما ينوه الفريق، هو الذي يعاني منها آثار نهب موارده واستمرار الحرب. ويعول شعب الكونغو، الذي يرغب في مستقبل أفضل، على دعم المجتمع الدولي لإنهاء الحرب ولنهب موارده ولاستعادة السلم والأمن والاستقرار إلى المنطقة.

إن استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء لها أهمية كبرى ويمكن أن تكون لها آثار هامة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وللمنطقة ولجهود مجلس الأمن المتعلقة بالحالة في المنطقة. ولذلك تستحق أن ننظر فيها بعناية وتستحق حوارا صريحا وبناء مع الأطراف المعنية.

لقد سمعنا وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية يعبر عن ارتياح حكومته للتقرير ويصف توقعات الحكومة الكونغولية. كذلك استمعنا إلى ممثلين رفيعي المستوى من أوغندا وبوروندي ورواندا يشرحون وجهات نظر حكوماقم. والهدف من جلسة اليوم هو في الحقيقة تمكين الدول المذكورة في التقرير من تقديم التوضيحات التي ترى أنها ملائمة أو مفيدة حول ما يعد معلومات خطيرة جدا.

وستمكن جلسة اليوم والمحادثات التي ستجريها بعثة مجلس الأمن في المنطقة من إجراء المزيد من المناقشة المتعمقة لمتابعة المجلس لهذا الأمر على ضوء المعلومات الإضافية من فريق الخبراء وتقييمه للحالة. وفي رأينا أنه ينبغي أن يشجع التقرير الأطراف على التنفيذ الحقيقي لقرارات مجلس الأمن واتخاذ خطوات ملموسة لدفع عجلة عملية السلام. وفي ذلك السياق، ننتظر أن يكون انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية سريعا وكاملا ونهائيا. وأي مبادرة جديدة من الأطراف ترمي إلى بلوغ تلك الغاية ستلقى الترحيب بالطبع.

ورغم حدوث تقدم في تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن فإن جريمة شنعاء عرقلت ذلك التقدم: مقتل ستة من موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية - أربعة كونغوليين ومواطن كولومبي ومواطن سويسري - في بونيا بإقليم أورينتيال في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأسبوع الماضي بعد أن ضحوا بأرواحهم من أجل السلام. وفي يوم الجمعة الماضي أدان رئيس مجلس الأمن، باسم أعضاء المجلس، تلك الجريمة الشنعاء الجبانة.

وعلى ضوء ذلك الحدث الخطير نعيد التأكيد على الحاجة لأن تحترم كل الأطراف مبادئ الحياد وعدم الانحياز في تقديم المساعدة الإنسانية. ونذكر بأن المسؤولية تقع على عاتق كل الأطراف عن ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن بالغ قلقنا إزاء القتل السافر لستة من موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية في كمين بإقليم أورينتيال بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل وإدانتنا له. وتبعث حكومتي بخالص تعازيها إلى حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وسويسرا وكولومبيا وإلى الأسر التي فجعت بشكل محزن. ونؤكد على الضرورة الملحة لضمان أن تكون سلامة وأمن عمال الإغاثة الدوليين وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من بين المهام التي يوليها المجلس الأولوية في المنطقة.

وبالانتقال إلى عمل فريق الخبراء، اسمحوا لي أن أقول إننا ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على ترتيب هذه الجلسة لمجلس الأمن، التي تمكن بلداننا لها مصلحة مباشرة في هذه القضية وبلداننا متهمة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من المشاركة والمساعدة في تحديد شكل تحرك المجلس في هذا الصدد.

ويسعدنا أن نرحب بوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية ووزير خارجية أوغندا والمبعوث الخاص لرئيس رواندا ووزير مالية بوروندي في هذه الجلسة، فلقد استمعنا بعناية إلى ملاحظاقم.

كذلك نود أن نشكر رئيسة فريق الخبراء، السيدة صافياتو با - نداو، على إحاطتها الإعلامية المفيدة جدا وعلى كل العمل الذي أنجزه الفريق في أداء الولاية التي أنيطت به من خلال بيان رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/20). واسمحوا لي أن أعيد التأكيد على تأييد أوكرانيا الكامل لذلك البيان ولقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة، والتي تهدف إلى وضع حد

للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يؤجج الصراع في ذلك البلد.

ونعتقد أن طابع تقرير الفريق يكشف عن فروق صارخة عن طابع التقرير المقدم إلى المجلس في كانون الثاني/يناير، حيث أنه يحتوي على توصيات عديدة، بما فيها تدابير قسرية، وهي نتاج لاستعراض الفريق للأشكال الأساسية للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولجمع بيانات غزيرة عن الهياكل المشاركة في هذا الاستغلال وأنشطتها المالية والتجارية وأنشطة النقل التي تقوم بها.

ويساور أوكرانيا قلق بالغ لأن الاستغلال غير القانوني، طبقا للتقرير، لموارد البلد الطبيعية، ولا سيما الماس والمعادن الاستراتيجية الأخرى، استغلال على نطاق كبير. إننا نطالب جميع الحكومات المعنية باتخاذ خطوات فورية لإنهاء هذه الأنشطة وضمان امتثال أفرادها وشركاتها لمعايير الأعمال المقبولة قانونيا.

ومن الأهمية المساوية أن تقدم أيضا تعاونا كاملا للفريق في جمع المعلومات حول كل أنشطة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك في تحديد العلاقات بين هذا النشاط واستمرار الصراع في ذلك البلد. وينبغي أن يكون هذا الأمر بؤرة التركيز الرئيسية لمجلس الأمن.

ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يتبع نهجا يربط بين الجهود الرامية إلى وقف الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتحقيق الأهداف السياسية المرجوة في سياق عملية تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

وعند تقييم الحالة الإجمالية، يرى وفدي أنه سيكون عملا مسؤولا من جانب مجلس الأمن أن يمدد ولاية فريق الخبراء لفترة ثلاثة شهور نهائية وأن يدع الفريق يستكمل خطة عمله.

ويرى وفدي أنه ينبغي إتاحة الفرصة لمجلس الأمن للنظر في الحالة موضوع المناقشة برمتها قبل أن يقرر بشأن التوصيات المقترحة في هذا الشأن. ونحن نتطلع إلى تلقي التقرير النهائي للفريق.

أخيرا، أود أن أعرب عن تأييد وفدي الكامل للبيان الذي ستدلون به، سيدي الرئيس، في نهاية هذه الجلسة. ويحدونا الأمل بأن يبني على جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استعادة السلم والحياة الطبيعية التي تحتاج إليها جمهورية الكونغو حاجة ماسة.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أرحب بمعالي وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد شي أوكيتوندو، والمبعوث الشخصي لرئيس رواندا، السيد باتريك مازيمباكا، ووزير الدولة للشؤون الخارجية بأوغندا، السيد أماما مبابازي، ووزير مالية بوروندي، السيد تشارلس نيهانغازا، وأن أشكرهم على مشاركتهم في هذه المناقشة.

واسمحوا لي أيضا أن أتقدم، بالنيابة عن حكومة وشعب أيرلندا، بمؤاساتنا وتعازينا إلى حكومة وشعب كولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسويسرا، وإلى أسر ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية الذين لقوا حتفهم.

إن السلطات الأيرلندية تنظر بعناية في تقرير فريق الخبراء. ونحن نؤيد تمديد ولاية الفريق للسماح له بمواصلة عمله، ونتطلع إلى تلقي إضافة شاملة لهذا التقرير. ويحدونا الأمل، على وجه الخصوص، أن يوفر هذا للمجتمع الدولي صورة أكمل لتعقيدات استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدى إسهامه في استدامة الصراع في المنطقة. وهذا من شأنه أن يعمق فهم المجتمع الدولي لطائفة

المسائل التي تغذي الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يساعد جهودنا الرامية إلى دعم الأطراف في الدفع بعملية السلام إلى الأمام.

السويد، التي تتولى الآن رئاسة الاتحاد الأوروبي، ستدلي ببيان في وقت لاحق في مناقشة اليوم. وأيرلندا تؤيد تماما موقف الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي بالنقاط التالية بصفتي الوطنية.

المهمة التي كلف الفريق بها كانت واسعة النطاق، مع التركيز على الاستغلال غير القانوني والعلاقة بين الاستغلال واستمرار الصراع. ويوجه تقرير فريق الخبراء بعض التهم الخطيرة جدا إلى جميع الأطراف في الصراع. وجلسة اليوم أتاحت للبلدان الموجهة إليها الاتهامات فرصة للرد.

وقد استمعنا إلى التعبير عن مشاعر قلق بعض الأطراف المذكورة في التقرير من أن المعلومات لا أساس لها أو غير صحيحة. ومع ذلك، فإن الاتهامات ذات طبيعة خطيرة بما فيه الكفاية لتستحق التحقيق الشامل من السلطات الوطنية ذات الصلة. وتتوقع الحكومة الأيرلندية من الأطراف المعنية أن تضطلع بهذه التحقيقات وأن تتعاون كل التعاون مع فريق الخبراء في عمله مستقبلا. ويجب على السلطات ذات الصلة ألا تدخر جهدا لضمان إيقاف الأنشطة التي تقوض عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمكين الشعب الكونغولي في نهاية المطاف من الاستفادة المباشرة من الثروة الطبيعية لبلده.

وفي هذا الصدد، أرحب بإعلان الوزير مبابازي أن حكومته قررت إنشاء لجنة تحقيق قضائية مستقلة، ستعمل على نحو مفتوح وشفاف للتحقيق في الاتهامات المتعلقة بأوغندا. وأرحب أيضا بإعلان الوزير نيهانغازا أن حكومته قررت التحقيق في الاتهامات والتعاون مع الفريق خلال ولايته الممتدة.

وفي ذات الوقت، فإن الشواغل التي أعربت عنها بعض الأطراف المذكورة في التقرير لا يمكن صرف النظر عنها فورا. وإن تمديد ولاية الفريق سيتيح له، خلال الأشهر المقبلة، مزيدا من المتابعة، بطريقة شاملة، للمسائل التي لم تتح له الفرصة لمعالجتها بعمق في التقرير النهائي. وسييسر أيضا إجراء مزيد من المناقشة مع الأطراف التي أعربت عن قلقها بشأن التقرير النهائي. ونحن نشجع بقوة جميع الأطراف على الإنخراط في مزيد من الحوار الكامل والصريح مع الفريق وهو يضيف التطورات المستجدة إلى تقريره ويقيِّم التقدم المحرز. ونذكِّر الأطراف التي لم تتعاون تعاونا كاملا مع الفريق بواجبها في أن تفعل ذلك. إذ أن عدم قيامها بذلك من شأنه أن يضعف موقفها الدولي بصورة خطيرة.

وما هذا الجزء إلا عنصر واحد في الجهود الأوسع التي يبذلها المجتمع الدولي لإنهاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما سيمضي الفريق في أعماله خلال الأشهر المقبلة، سنتطلع إلى أثر هذه الأنشطة في سياق عملية السلام وكيف أن عمل الفريق يمكن أن يدعم تلك العملية. وسنتطلع بوجه خاص إلى التقدم المحرز من جانب الأطراف بشأن المسائل الأساسية الثلاث المحددة في اتفاق لوساكا. والأولى هي إعداد واعتماد خطة وبرنامج محددين يفضيان، وفقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، إلى استكمال الانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. والثانية هي الإعداد للتنفيذ الفوري للخطط المرتبة حسب الأولوية لنزع سلاح الجماعات المسلحة، وتسريحها، وإعادة إدماجها في المجتمع، وإعادتها إلى موطنها أو إعادة توطينها. والثالثة هي التقدم المحرز في الحوار فيما بين الكونغوليين.

والبعثة التي سيرسلها مجلس الأمن إلى المنطقة في وقت لاحق من هذا الشهر ستتيح للمجلس فرصة للعمل مع الأطراف بشأن البعد الأوسع للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التركيز بصورة خاصة على العناصر الأساسية الثلاثة في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ونحن نحث الأطراف على إتاحة الإمكانية القصوى لتلك الزيارة لإحراز تقدم ملموس واستغلال مناسبة الزيارة للعمل بشكل وثيق مع أعضاء المجلس بشأن العقبات الأساسية التي تعوق السلام في المنطقة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة عن موضوع له أهمية خاصة. وتعرب فرنسا عن أطيب أمنياتها لرئاسة الولايات المتحدة لمجلسنا خلال هذا الشهر.

وأود أن أشكر الأمين العام على حضوره فترة طويلة بين ظهرانينا صباح اليوم. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا جدا بالوزراء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وبوروندي، الحاضرين أيضا في القاعة.

كما قال زميلي ممثل أيرلندا، سيقوم سفير السويد بعد لحظات بطرح آراء جميع بلدان الاتحاد الأوروبي. وكما فعل زملائي، أود أيضا أن أضيف بعض التعليقات بصفتي الوطنية كممثل لفرنسا.

المعلومات الواردة في التقرير ليست في الواقع جديدة تماما. إذ أن العديد من العناصر نقلتها سلفا وسائط الإعلام، وشهدت المنظمات غير الحكومية أيضا على الحالة بشتى الطرق. ولكن هذه هي المرة الأولى التي قدمت فيها إلينا صورة شاملة لنهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلك الصورة مزعجة للغاية.

وأود أن أشيد بالعمل الذي اضطلعت به السيدة با – نداو والخبراء الآخرون. فتقرير الفريق يتسم بالشجاعة وحسن التوثيق. ويجب أن يقال بوضوح إننا نعلم أن سلامة الخبراء كانت في بعض الأحيان معرضة للخطر. وهذا أمر يثير قلق المجلس كله.

وفيما يتعلق بالمنهجية، فقد تقيد الفريق بصورة صارمة الولاية التي أعطاه إياها مجلس الأمن. وهذا يفسر العدد الكبير من الدول التي جرى التحقيق بشأنها عملا بالتفسير الواسع الذي أعطي لمفهوم عدم القانونية.

وثمة نتيجة واحدة يجب استخلاصها. هي أن نهب الموارد لا يغذي الصراع فحسب؛ بل إننا يجب أن نسأل أنفسنا اليوم عما إذا أصبح النهب نفسه دافعا لمواصلة الصراع. ويجب على مجلس الأمن من الآن فصاعدا أن يأخذ في الاعتبار هذا الوجه لأكثر الصراعات تهلكة من الصراعات التي تحدق بالقارة الأفريقية في الوقت الحالي. وكلنا نتذكر الأرقام التي قدمتها لجنة الإنقاذ الدولية بنيويورك: ٢,٥ مليون حالة وفاة منذ عام ١٩٩٨، و ٢٠٠ ٠٠٠ منها تتصل مباشرة بالقتال. هذه الأرقام مروعة. وهي تستدعي عملا وتعبئة من جانب هذا المجلس والأطراف المعنية كافة.

إن مسؤولية هذا المجلس تتمثل في أن يعمل مع جميع الأطراف المعنية للمساعدة في وضع حد لأعمال السلب والنهب، وسيساعدنا هذا التقرير في ذلك. وبقرار إجماعي من المجلس، سنمدد ولاية فريق الخبراء لمدة ثلاثة أشهر. وخلال الأشهر الثلاثة المقبلة، سيبقينا الفريق على علم. وسيواصل دراسته لهذه المسألة المهمة، وفي غضون ثلاثة أشهر، سيرفع إلينا تقييما جديدا للوضع.

وخلال عمل الفريق وحشد جهود المجتمع الدولي، سيكون من الأهمية بمكان أن تكفل المشاركة التامة للمؤسسات المتعددة الأطراف المهتمة والبلدان المعنية في هذا المجهود، خارج نطاق الأمم المتحدة. ونتوقع من هذا المجلس أن يعمل بروح الحوار مع جميع المعنيين.

ومن هذا المنطلق، أرحب لا بوجود الوزراء حول هذه الطاولة فحسب، بل وبالبيانات التي أدلوا بها. وعلينا أن نصغي للجميع. ونثني على روح التعاون التي يتحلون بها، وعلى زميلي من أيرلندا، ونود كذلك أن نثني على إعلان الوزير مبابازي بشأن تشكيل لجنة مستقلة للتحري في أوغندا. كما أرحب بالبيان الذي أدلى به وزير المالية في بوروندي.

وعلى جميع البلدان المعنية أن تتحلى بروح الحوار هذه. ونحن بدورنا مستعدون للإنصات لهم باهتمام وموضوعية. وفي نهاية فترة الثلاثة أشهر، عندما يتوفر لنا التقرير الإضافي، سننظر في هذه القاعة في مزيد من التدابير المحتملة التي قد تكون ضرورية إن لم يتحقق التقدم الذي ننشده نحو وضع حد لأعمال النهب الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى جميع الدول المعنية أن تتحلى بروح الحوار. لقد آثرت بعض هذه الدول ألا تعبر عن مواقفها اليوم، وأنا أتوجه بالنداء إلى الدول غير الممثلة في هذه القاعة والتي وجهت إليها اتهامات بأن تتحلى بروح التعاون التي أبداها الوزراء الحاضرون هنا.

وإلى جانب هذا التقرير، أعتقد أن علينا جميعا ألا يغيب عن بالنا الهدف الأساسي الذي يتوخى مجلس الأمن تحقيقه في منطقة البحيرات الكبرى. فهدفنا هو إنهاء الصراع. وهدفنا هو استعادة السلام - السلام مع الأمن للجميع. وفي نهاية المطاف، فإن هدفنا هو العودة إلى التنمية الاقتصادية. ويتطلب كل ذلك تنفيذ اتفاق لوساكا.

إن الأمم المتحدة عقدت العزم على تقديم دعمها الكامل في تحقيق هذا الهدف، ولكن الإجراءات التي ستتخذها الأطراف ذاتها هي التي ستسمح بإحراز التقدم في هذا الاتجاه.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نرحب بكم، سيدي الرئيس، في مقعد الرئاسة، وأشكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها إليّ في مستهل هذه المناقشة.

إنه لأمر طيب أن نرى وزراء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا ورواندا وبوروندي يجلسون معنا هنا اليوم. وكان أمرا بالغ الأهمية أن نستمع إلى بياناتهم وأن نجري هذه المناقشة الضرورية.

وأسوة بمن سبقوني إلى التكلم في هذه المناقشة، أشير إلى البيان الذي ستدلي به السويد في وقت لاحق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي معربا عن التأييد الكامل لذلك البيان. وأود أن أبدي ملاحظة أو ملاحظتين بصفتي الوطنية.

إن المملكة المتحدة تحيط علما بعناية تامة بالعمل الذي أنجزه حتى الآن فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نشكر أعضاء الفريق على مثابرتهم وجسارتهم.

إن تقرير الفريق يتناول قضية ذات أهمية كبيرة: الطريقة التي تستخدم بها الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإذكاء الصراع هناك. فهناك الكثير الذي ينبغي عمله لإلقاء الضوء على هذه المشكلة، ولذا، فإننا نؤيد تمديد ولاية الفريق.

وفي البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في وقت لاحق اليوم، حددنا الخطوط التوجيهية لاستمرار عمل الفريق. فالولاية الممتدة ستسمح للفريق، في جملة أمور، بالبحث عن معلومات إضافية لم تكن متوفرة من قبل ومتابعة الردود على تقرير الفريق، بما في ذلك ما استمعنا إليه اليوم من بيانات هامة للغاية. ونعتقد أن تمديد عمل الفريق سيتيح

الفرصة لإجراء تحليل متوازن تماما، وتسجيل أدلة الإثبات فيما يتعلق بجميع أطراف الصراع، بالقدر المستطاع.

وهذا العنصر يعد أساسيا، لأنه كان من أهم العناصر في عمل الفريق طرح هذه المشكلة، التي استمعنا جميعا إلى تقارير بشأنها، على بساط البحث. وعلينا الآن أن نجري حوارا جادا وصريحا مع كل الأطراف المعنية، وبالذات مع أطراف الصراع. ومناقشة اليوم هي البداية، وإزاء الإسهامات الهامة التي استمعنا إليها حتى الآن، فإن المناقشة سوف تستمر، بالطبع.

إننا نتفق مع كل الأطراف على أن الاستغلال غير القانوني ينبغي أن يتوقف. فهذا أساس للاتفاق لا غنى عنه. غير أن هناك بعض الخلاف، بالطبع، بشأن الوقائع الدقيقة وما كان، ولا يزال، يعتبر استغلال غير قانوني. وهذا أمر لا مفر منه، في ضوء الظروف السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونطاق المشكلة. وعلينا أن نتناقش فيما بيننا وأن نحاول تحقيق قدر أكبر من الوضوح، وإن كان علينا أيضا أن نركز على الهدف الأساسي، وهو ألا نعاقب أو نوجه اللوم حصرا، بل علينا أن نعالج المشكلة بما يحقق النهوض بعملية السلام على نطاق أوسع والتخفيف من معاناة الشعب الكونغولي. إنها موارده التي تستغل دون وازع من ضمير لصالح آخرين.

ونحن لا نعتبر الموارد سبب الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أننا لا نعتبر أن التصدي لهذه المشكلة وحدها سيحل الصراع. إلا أن الموارد الطبيعية لذلك البلد أصبحت جزءا مما يذكي نيران الصراع، لذا كان على كل الأطراف أن تلتزم مجددا بالعمل من أجل وضع حد لهذا الصراع. وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد أن يركز فريق الخبراء خلال الأشهر الثلاثة المقبلة على العمل وفق استراتيجيات قطاعية طويلة الأجل، تركز على مواد محددة، مثل الذهب والماس والكولتان.

ومن أجل السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الضروري أن تستخدم مواردها الطبيعية لما فيه مصلحة شعبها. وفي التصدي لسوء الاستغلال، علينا أيضا أن نساعد حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على إقامة هياكل تتسم بالفعالية والشفافية للتجارة والاستغلال القانوني لتلك الموارد، بما في ذلك التجارة مع الجيران. وبالتالي، فإننا نتطلع إلى فريق الخبراء لوضع نهج شامل بشأن الجوانب طويلة الأجل للمشكلة، الأمر الذي يمكن أن يساعد في تحديد نجاح أو فشل الجهود التي سنبذلها في المستقبل بغية إقرار السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس؛ وإنني متأكد من أنكم ستضطلعون بالمهام الموكلة إليكم بأفعل طريقة ممكنة. ونود أيضا أن نشارك الآخرين في الترحيب بممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي الذين يشاركون في جلسة اليوم لمجلس الأمن. لقد استمعنا بعناية كبيرة للبيانات الهامة التي أدلوا بها.

إن الاتحاد الروسي ممتن للجنة الخبراء، برئاسة السيدة صفياتو با - نداو، على التقرير الموضوعي الذي قدمته اللجنة عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشعر بالقلق إزاء المعلومات التي يتضمنها عن النهب الواسع النطاق

للمـوارد، انتـهاكا لسـيادة جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة وسلامتها الإقليمية. ومع ذلك، لا نعتقد بأن التقرير ينبغي أن يدفعنا اتخاذ تدابير متسرعة بناء على ردود فعل عاطفية؛ فهو، بدلا من ذلك، يوفر لنا المعلومات – وهي معلومات يجب أن ندرسها بهدوء وعناية. وعليه، نؤيد تمديد ولاية فريق الخبراء لمدة ثلاثة أشهر، حتى يتسنى له في نهاية تلك الفترة أن يقدم إضافة إلى التقرير الحالي، بما في ذلك التعليقات التي تصدرها الدول المذكورة بالاسم في التقرير. ونهيب بجميع الدول المذكورة في التقرير أن تتعاون مع الخبراء في عملهم، وأن توضح بعناية الحالة المتعلقة بالموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكائنا من كان مسؤولا عن الأنشطة غير القانونية، فإنه يجب أن يوضع حد لها، عاجلا وليس آجلا. وفي التصدي لمشكلة الاستغلال غير القانوني للموارد وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل روسيا انطلاقا من الفرضية القائلة بأن الصراع المسلح هو أساس مشاكل اللاجئين، والمشردين في الداخل، والجنود الأطفال، وانتهاكات حقوق الإنسان، والأزمات الإنسانية، والعديد من المشاكل الأخرى. ولم يحدث بعض التحرك نحو إيجاد تسوية لذلك الصراع إلا مؤخرا. ونعتقد بأن التحرك صوب تحقيق تسوية سياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يحظى بالأولوية لدى مجلس الأمن. هذا ما نرى أنه ينبغي للمجلس أن يفعله لدى الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق حيال صون السلم والأمن الدوليين.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية للنظر في تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأنوّه في هذه الجلسة الهامة بوجود وزير الشؤون الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في أوغندا، والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية رواندا، ووزير المالية في بوروندي. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلادي للسيدة صفياتو با – نداو، رئيسة فريق الخبراء، ومن خلالها، لجميع أعضاء الفريق، على العمل الهام الذي اضطلعوا به.

إن التقرير المعروض علينا يُعنى بمسألة يهتم بها هذا المجلس: ألا وهي العلاقة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لبلد معين واستمرار الصراع الذي يلحق الضرر به. وفي هذا الصدد، أود أولا أن أعيد ذكر موقف مالي من حيث المبدأ، الذي يرفض رفضا قاطعا أي استغلال غير قانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في دولة مستقلة ذات سيادة.

وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلادي بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتفحص بإمعان المعلومات والتوصيات الواردة في التقرير بغرض وضع حد لاستغلال الموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا الاستغلال يؤجج الصراع، الأمر الذي يسبب معاناة للشعب الكونغولي يعجز عنها الوصف وزعزعة لاستقرار المنطقة بأسرها.

إن الرسالة التي يحملها هذا التقرير واضحة: يجب اتخاذ تدابير لوضع حد لاستغلال الموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، يجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يتخذا خطوات لتعزيز عملية السلام التي سلكت مؤخرا منعطفا إيجابيا مع انطلاق المرحلة الثانية من انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومثلما أكد الأمين العام في تقريره السابع عن البعثة (S/2001/373)، يجب عمل كل شيء الآن لتعزيز الانتقال الناجح إلى المرحلة الثالثة.

وفي هذا السياق، نعتقد أن المناقشات التي بدأت اليوم ينبغي أن تستمر، خاصة خلال توجه بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى. ومن الضروري الحفاظ على الزخم الذي تتصف به عملية لوساكا، واحترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها، فضلا عن البلدان الأخرى في المنطقة، الأمر الذي يسهم في عودة السلام والاستقرار الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى.

وتتطلع مالي باهتمام إلى التقرير النهائي لفريق الخبراء؛ وسنبين حينئذ وجهات نظرنا بشأن التوصيات الواردة فيه. ولهذا السبب نؤيد طلب تمديد ولاية فريق الخبراء لفترة ثلاثة أشهر.

في الختام، أود أن أشارك في إدانة جريمة القتل، في منطقة بونيا، التي تعرض لها موظفو في لجنة الصليب الأحمر الدولية، وأن أعرب عن تعازينا لأسرهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لا يوجد اعتراض، أقترح تعليق الجلسة لتناول الغداء.

علقت الجلسة الساعة ١٠/١٣.